



جامعة الدول العربية



منظمة العمل العربية

الندوة القومية لمخططي التشغيل
في ضوء الأوضاع العربية الراهنة
(عمان / المملكة الأردنية الهاشمية ، 25 - 26/9/2012)

أهمية الموازنة بين مخرجات التعليم
 واحتياجات سوق العمل / عرض ومناقشة

السيد / د . محمد عبد الشفيق
أستاذ الاقتصاد / المعهد القومي
للتخطيط / مصر

بيان المحتويات

القسم الأول :

- قضية "المواعة" بين المظهر والجوهر

القسم الثاني :

- نحو تشخيص المشكلة:
- حالة التعليم الهندسي في جمهورية مصر العربية

القسم الثالث :

- أهمية المواعة بين مخرجات النظام التعليمي واحتياجات سوق العمل
- من زاوية أوضاع التنافسية الدولية للاقتصادات العربية

القسم الرابع :

- أهمية "المواعة" من زاوية التحول الهيكلي للاقتصادات العربية
- بالتطبيق على الخبرة المصرية

خاتمة

□ □ □

القسم الأول

قضية الموازنة بين المظهر والجوهر

الموازنة بين مخرجات النظام التعليمي واحتياجات سوق العمل في الدول العربية هي مطلب دائم و بالغ الأهمية في سياق عملية التنمية، ولطالما نادت بذلك منظمات العمل العربي المشترك، وخاصة منظمة العمل العربية.

ولكن هذا المطلب لا يؤخذ في قشرته الظاهرية، وإنما بمضمونه الجوهرية. ومن هنا يصبح المهم ليس مجرد موازنة مخرجات النظام التعليمي لاحتياجات سوق العمل في حد ذاته، وبالمعنى الضيق، وإنما موازنة مخرجات نظام التعليم والتدريب (بما فيه التعليم التقني والتدريب المهني) مع احتياجات التنمية الشاملة و بصورة كلية. ذلك أن الاقتصار على سوق العمل فقط، يحصر مخرجات نظام التعليم والتدريب في تلبية حاجات سوق مشوهة أصلاً، وغير متفقة مع متطلبات التنمية الشاملة.

وفيما يلي نعرض لمظاهر التشوهات في أسواق العمل العربية أولاً، ثم للجوهر المتعلق بتلك التشوهات ثانياً.

أولاً: مظاهر تشوهات أسواق العمل في الدول العربية:

من أبرز هذه المظاهر ما يأتي:

1- تعدد أنظمة وقوانين العمل، دون وجود إطار مشترك للجميع.. ومن ذلك، في جمهورية مصر العربية مثلاً: قانون العاملين المدنيين في الدولة-القانون الناظم لقطاع الأعمال العام وشركاته القابضة والفرعية- قانون العمل (في القطاع الخاص) -القانون الناظم للجمعيات الأهلية- القوانين الناظمة للتعاونيات، مما يتطلب قبل كل شيء رسم سياسة تنموية شاملة يساهم في تحقيقها كل من جهاز الخدمة المدنية (أو القطاع الحكومي) و القطاع العام، والخاص، والتعاوني، ومنظمات المجتمع المدني.

2- تعدد نظم الأجور، وفق تعدد نظم العمل المشار إليها آنفاً.

3- التفاوتات والتباينات في المستويات الأجرية، والتي لا تتوقف على تباين الأنظمة التشريعية الحاكمة للأجور، فقط، ولكن أيضاً على اختلاف نوعية النشاط الاقتصادي: ما بين أنشطة الإنتاج السلعي، وأنشطة الخدمات، وفي داخل كل منها: حيث يرتفع مستوى الأجور عموماً في قطاعات الصناعة الاستخراجية، النفطية والمعدنية، عنه في الصناعات التحويلية، كما يزيد مستوى الأجر في قطاعات التشييد والكهرباء عن العديد من القطاعات السلعية الأخرى. وبالمثل، فإن الأجور في القطاعات المدرة للنقد الأجنبي (مثل قناة السويس والسياحة في مصر) ترتفع عن مثيلتها في قطاعات خدمية أخرى، كما يرتفع مستوى الأجور في أنشطة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عن المستوى العام للأجور في معظم الدول العربية.

كما يقع التفاوت في المستويات الأجرية أيضاً حسب اختلاف المواقع الجغرافية، ما بين الريف والحضر، وبين المناطق الحضرية وبعضها البعض..إلخ.

4- عدم توفر شروط العمل اللائق ، وبخاصة:

أ- عدم توفر منظومة متكاملة للحماية الاجتماعية للعاملين ، بما في ذلك : التأمينات الصحية والتأمين ضد البطالة ، والمعاشات التقاعدية؛ و عدم رسم سياسة فعالة للتعامل مع مخصصات صناديق التأمين والمعاشات ، لتجنب إهدار أموال المؤمن عليهم .

ب- عدم توفير الخدمات العمالية الضرورية، بالمستوى المناسب، وفي مقدمتها الإسكان العمالي ، ووسائل الانتقال من وإلى أماكن العمل، وطرق الحماية من أضرار وإصابات المهنة (أنظمة السلامة المهنية) والتعويض العادل عنها، بالإضافة إلى توفير مخصصات مناسبة كبديل لمخاطر المهنة في بعض الأنشطة وخاصة التعدين، وخاصة مناجم الفحم والحديد .

ج- عدم توفير ظروف العمل المناسبة في كثير من الدول العربية أو في العديد من القطاعات الإنتاجية والأنشطة الاقتصادية، و من ذلك مثلاً: تقديم وجبات مجانية للعاملين-أو بسعر معتدل- ووسائل الانتقال الكريمة من وإلى مكان العمل، كما أشرنا .

5- عدم تخصيص الزيادات المناسبة للأجور والرواتب، بالتناسب مع غلاء الأسعار، مع الأخذ في الاعتبار معدلات زيادة الإنتاجية؛ و يتحقق ذلك عن طريق توفير أسس ومقومات العلاقة المتوازنة بشكل صحيح بين أضلاع مثلث (الأجور والأسعار والإنتاجية).

6- عدم بناء إطار قانوني ومؤسسي مناسب للعلاقة بين أطراف الإنتاج الثلاثة (الحكومة وأرباب العمل والعمال) ولتنظيم النقابي، والعلاقات العمالية مع "الإدارة"، بما يكفل حسن التسيير (أو "الحوكمة الرشيدة") مع كفالة التنظيم التشريعي والمؤسسي المناسب للحقوق العمالية المعترف بها، وخاصة الحق في التنظيم النقابي، و الحق في الإضراب والاعتصام، دون إضرار بصالح العمل، و من خلال تفعيل قنوات الحوار المجتمعي المناسبة والإدارة الجيدة للمفاوضات العمالية والمساومة الجماعية.

ثانياً : جوهر التشوهات في سوق العمل :

ومن أهم الأبعاد المتعلقة بذلك ما يأتي:

1- اختلال التوزيع القطاعي للعمال ، انعكاساً لاختلال هيكل الإنتاج ، حيث تتركز معظم العمالة في الأنشطة المتعلقة بالقطاعين الأول والثالث (الزراعة والمناجم من جهة ، والخدمات من جهة أخرى) . وإذن فإن إزالة تشوهات النظام الانتاجي هي المقدمة الطبيعية لإزالة التشوهات في سوق العمل .

2- اختلال العلاقة التوزيعية بين نصيب العمل من الدخل القومي (مخصص الأجور) ونصيب عوائد حقوق التملك، حيث تستأثر "حقوق التملك" بالشرط الأعظم من الدخل الوطني بشكل عام، مقابل نصيب محدود نسبياً للأجور، برغم دور العمل في تكوين "القيمة المضافة" للاقتصاد القومي.

3- استئثار "القطاع غير النظامي" بشرط مؤثر من سوق العمل، يصل إلى حدود أن يكون أكبر مشغّل للعمال في معظم الدول العربية، حيث يهيمن على نحو 49% من العمالة في مصر مثلاً، حسب بعض التقديرات.

.. والآن، بعد أن عرضنا للمشكلة، في مظهرها وجوهرها، ننتقل إلى محاولة تشخيصها في الواقع

العملي.

* * *

القسم الثاني

نحو تشخيص المشكلة

(حالة التعليم الهندسي العالي في جمهورية مصر العربية)¹

التعليم الهندسي العالي و ظاهرة (فائض الخريجين)

يشكل التعليم الهندسي العالي القناة الأكثر أهمية للتعليم التكنولوجي، إلى جانب التعليم الصناعي الثانوي، فمن هذه القناة تخرج الشريحة العليا من القوة العاملة في التطبيق الصناعي وهي شريحة المهندسين .

وهناك من الشواهد ما يدل على عدم قدرة سوق العمل الصناعي على استيعاب خريجي التعليم الهندسي العالي بجمهورية مصر العربية، وهو ما يتمثل في "طول فترة الانتظار" للانخراط الرسمي في هذا السوق، أو في البطالة الجزئية أو المتقطعة أو "نقص التشغيل" .

وربما تم الاستناد إلى هذه الشواهد كحجة لعدم التوسع في التعليم التكنولوجي بما فيه الهندسي منذ أوائل التسعينات، وتفيد بعض التقديرات المتاحة بانخفاض الأهمية النسبية للطلبة المقبولين بالتعليم التكنولوجي ضمن إجمالي المقبولين بالتعليم الجامعي باضطراد .

ويتبدى العجب من سياسة القبول بالجامعات وما تحمله من تحيز للكليات النظرية من أن خريجي هذه الكليات (الآداب والحقوق والتجارة) يشهدون المعدل الأكبر المقارن للبطالة بين خريجي الجامعات، أو ما يسمى بفائض الخريجين، وقد فتحت لهم أبواب الجامعات على مصراعها وانعكست هذه الزيادة في زيادة هائلة لأعداد المقبولين بالجامعات ككل .

والملاحظ أن التعليم التكنولوجي عموماً، والهندسي خصوصاً، من اختلالات على صعيد الكم والكيف. وقد رأينا، من زاوية الكم، أن هذا التعليم لا يأخذ حظه الواجب من سياسة التوسع في القبول بالتعليم العالي و الجامعي برغم التحفظات المثارة من واقع الاستيعاب في سوق العمل الصناعي الراهن .

وتتمثل "الكتلة الرئيسية" للتعليم الهندسي المصري في كليات الهندسة التابعة للمجلس الأعلى للجامعات، إلى جانب المعاهد العليا العامة والخاصة وهندسة الأزهر والكلية الفنية العسكرية.

ويمكن لنا أن نتوصل إلى حقيقة الاختلال (الهيكلية) في توزيع الدراسة بين التخصصات المختلفة من وجهة نظر الاحتياجات الحالية والمتوقعة لمواقع الإنتاج والتنمية .

ويتضح من بيانات سابقة حول توزيع طلبة كليات الهندسة على التخصصات المختلفة في مختلف الجامعات (ويبلغ عددها 28 تخصصاً) أن التخصصات الغالبة على الدراسات الهندسية هي ما يلي (موضح قرين كل منها النصيب النسبي لها من إجمالي عدد طلبة التخصص):

1- الهندسة المدنية (11.3%)

2- الهندسة الكهربائية (6.78%)

3- هندسة الاتصالات (6.32%)

¹ - أنظر: محمد عبد الشفيق عيسى، العلاقة بين منظومة التعليم التقني والتدريب المهني ومؤسسات الإنتاج، وعملية "البحث والتطوير" في الدول العربية، ورقة عمل مقدمة إلى: المنتدى العربي حول التدريب التقني والمهني واحتياجات سوق العمل، الرياض، 16-18 يناير/كانون الثاني، 2010.

4- هندسة القوى الميكانيكية (5.39%)

5- الهندسة المعمارية (5.80%)

ويعنى هذا البيان أن الهندسة المدنية والهندسة المعمارية تأخذان وحدهما حوالى 16% من مجموع طلبة التخصص. وربما يعكس هذا واقع سوق العمل الحرفى والمهنى والصناعى فى مصر ، حيث تشكل أنشطة البناء والتشييد والمقاولات (للسكن والإدارة والسياحة والمنتجات الشاطئية والتوسع العمرانى خارج الكتلة السكنية التقليدية) قطاعاً محورياً محركاً للنشاط الاقتصادى وتستقطب قوة عاملة متعددة المستويات المهنية كما تقدم مستوى مرتفعاً نسبياً من الأجور والعوائد . وإذا أضفنا الهندسة الكهربائية (حيث تتصل باحتياجات الاستثمار العقارى) فإن النسبة ترتفع إلى 23% أى حوالى الربع .

والحال أن التوسع فى الاستثمار العقارى يجب ألا يصرف الأنظار عن التوسع والتعمق فى النشاط التصنيعى بأبعاده التكنولوجية المتطورة .

ولنمض فى العرض خطوة أبعد لنجد أن أقل التخصصات من حيث نصيبها النسبى من الطلاب هى :

● الهندسة السلكية 0.005% + الهندسة اللاسلكية 0.004% = 0.009%

● الالكترونيات الصناعية بمنوف 0.009%

وربما ترجع الضالة الشديدة لهذه التخصصات إلى تدريس نفس هذه التخصصات فى كليات الهندسة بمسميات مختلفة ، وسبق أن رأينا أن تخصص (هندسة الاتصالات) يستوعب 6.23% من الطلبة وهى نسبة غير منخفضة على أى حال . كما أن (الالكترونيات الصناعية) تدرس فى الكليات المختلفة من زوايا متعددة برغم تخصص الكلية محل الإشارة (بمنوف) بمجالات متصلة ببعض الأبعاد الدقيقة فى الصناعة .

ولنذهب خطوة أخرى لنلاحظ أن هناك تخصصات هندسية تحتاج إليها الصناعة المصرية فى تطورها التكنولوجى والإنتاجى المستقبلى والاقتصاد المصرى ككل ولكنها لا تتمتع بوزن نسبى مرتفع يتكافأ مع أهميتها المنتظرة . ويتضح ذلك من توزيع الطلبة النسبى على التخصصات الآتية :

- هندسة الإنتاج 2.47%

- الهندسة الميكانيكية 2.10%

- هندسة الغزل والنسيج 0.57%

- هندسة السيارات 51%

- الهندسة البحرية وعمارة السفن 0.49%

- هندسة الأشغال العامة 0.068%

- هندسة الرى والهيدروليكا 0.048%

ومرة أخرى ربما كانت المسميات المذكورة والمستعملة فى كليات بعينها تحصر الأنظار فى نطاق هذه الكليات فقط بينما يرجح تدريس التخصصات المذكورة فى كليات أخرى بمسميات تختلف . ولذا فقد يدل الفحص على مستوى أكثر تفصيلاً على ارتفاع النسب عما هو موضح آنفاً ، ورغم ذلك فإنه يبقى من المهم أن نشير إلى ضرورة الاهتمام بالتخصصات المذكورة حتى لا نكسر التحيز لتخصصات بعينها تقدم عوائد مرتفعة لخريجها بشروط سوق العمل القائم (هندسة الاتصالات - الحاسبات - الأجهزة الطبية .. الخ).

ونؤكد هنا على الأهمية البالغة لتطوير الدراسة الهندسة – كما وكيفيا- فى الصناعات التى يتوقع أن تحقق مصر فيها ميزة نسبية مرتفعة أو التى تشكل عماد التوسع فى الصناعات الأخرى، ونشير هنا إلى ما يلى : هندسة الغزل والنسيج ، هندسة السيارات (ومعلوم ما لهاتين الصناعتين من أهمية نسبية فى الناتج والاستثمار والتشغيل والصادرات المتوقعة) والهندسة الميكانيكية (لبناء الآلات الكهربائية وغير الكهربائية) وبناء السفن (تشديد أسطول مصرى للنقل البحرى وخاصة مع تبني مشروع الميناء المحورى شمال شرق خليج السويس) بالإضافة إلى هندسة الرى (مع التوسع المنتظر فى استصلاح و استزراع الأراضى) وهندسة الأشغال العامة (مع التوسع غير المسبوق فى دور الدولة فى تشييد هياكل البنية الأساسية) .

ويبقى لنا بعد أن تناولنا الكم والهيكل النسبى للتعليم الهندسى الجامعى أن نتناول قضية رفع مستوى "النوعية" لهذا التعليم .

نوعية "التعليم الهندسى :

مخرجات التعليم الهندسى وعلاقته بالصناعة :

تتركز مشكلات النوعية (أو ما تسمى بالجودة) فى علاقة مخرجات التعليم بالجهات المستخدمة، وهى هنا الصناعة بصفة أساسية . و هذه العلاقة لها طرفان هما الجامعة والصناعة ، فأما الجامعة – كليات الهندسة بالتحديد – فإن عليها عدة مسؤوليات للارتقاء بمستوى التعليم نوعياً، وذلك من حيث الأبعاد الآتية:

1- الارتقاء بمستوى الجهد المبذول من أساتذة الكليات، بضمان تفرغهم لأداء مهمتهم الجامعية وكفالة ظروف رفع مستوى انتاجيتهم التعليمية ، ورفع قدراتهم البحثية بتوفير الجانب "العينى" (ممثلاً فى التجهيزات والمعدات والمواد ومعامل التجريب .. الخ) والجانب "الناعم" الممثل فى المناخ الإدارى – الاجتماعى المصاحب للعملية البحثية والتعليمية .

ولاشك أن تحقيق هذه المهمة تحوطه مصاعب متعددة تتعلق بقصور التمويل المخصص للبحث والتطوير R&D، وانخفاض عوائد هذا النشاط أصلاً، بالإضافة إلى انخفاض المستوى المقارن لدخل الأستاذ الجامعى من العمل الجامعى فى مواجهة مغريات التعامل مع (قوى السوق) خارج أسوار الجامعة، أو العمل خارج البلاد.

ويكمن جزء من حل هذه المشكلة فى تعاون الصناعة مع الجامعة من خلال المساهمة فى تمويل نفقات البحوث المتصلة بالصناعة بعقود للبحث والتطوير على غرار ما هو قائم فى الدول الصناعية، مما يرفع من الإمكانيات الفنية المتوفرة للبحث ومستوى الدخول النقدية المتاحة لأعضاء هيئة التدريس والبحث ، ويشجعهم، من ثم، على إجراء البحوث ذات الطابع الابتكارى الخلاق المرتبط باحتياجات الصناعة، والخروج من دائرة البحوث (النمطية) الموجهة للحصول على "الترقيات الإدارية" .

2- إحداث التغيير اللازم فى هيكل الدراسة الجامعية، من حيث التناسب الضرورى بين الدراسة فى فروع الإنسانيات والعلوم الأساسية ، والبرامج الهندسية، مع اهتمام خاص بالتصميم الهندسى وخاصة التعليم بمساعدة الحاسبات، فالتصميم هو حجر الأساس فى التعليم الهندسى أو هو(قلب الهندسة النابض). ويتطلب ذلك، من بين ما يتطلب، إنشاء تصميمات و مواد هندسية تهدف إلى تحسين الجودة والدقة والسرعة وتخفيض نفقات الإنتاج وتحسين الكفاءة سواء فى التشغيل أو فى استخدام المواد الخام أو فى استخدام مصادر الطاقة .

3- تغيير طريقة التدريس والدراسة، ومن ذلك مثلا :

- زيادة الاهتمام بالحاسبات وأجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصال فى التعليم والتدريب داخل الكليات وفى المواقع الإنتاجية المتخصصة .
- إعطاء المقررات العملية أهمية أكبر مما هو متاح لها حاليا بالمقارنة مع المقررات النظرية الأساسية القائمة .
- الاهتمام بالتجارب التوضيحية التى يجريها المحاضر أمام الطلبة فى سلاسل متصلة لا غموض فيها حتى يتمكن الطالب من الاعتماد على نفسه تدريجيا.
- مزيد من العناية بما يسمى (المشروع) للطلبة على وشك التخرج، باعتباره من الوسائل التعليمية التى تجعل الطالب قادراً على الاستقلال فى التفكير الهندسى .
- تشجيع الطلبة على الابتكار الخلاق دون وجل ، بالبعد عن الاسلوب "التلقينى" السائد والمتخذ أساساً رئيسياً للتقييم حتى الآن.
- مد الجسور بين كليات الهندسة والصناعة، وذلك بتشجيع مشاركة المؤسسات الصناعية فى كل من البحوث والتدريب العملى وتمويل نفقات التطوير التكنولوجى لمواقع الصناعة وتحسين جودة المقررات والمناهج الدراسية، بما لا يخلّ بالوظيفة الرئيسية للتعليم الجامعي، وفق متطلبات تنمية الاقتصاد الوطنى .

... هذا كله عن مسؤوليات الجامعات وكليات الهندسة وهى الطرف الأول فى المعادلة، فماذا عن مسؤوليات الطرف الثانى، الصناعة ؟

نستطيع أن نحدد مسؤوليات الصناعة فيما يلى :

1- المساهمة فى تكوين "الطلب" الاجتماعى على التكنولوجيا. إذ الملاحظ أن الشركات الصناعية أكثر ميلاً للاعتماد على شراء التكنولوجيا (الجاهزة) من الخارج سواء بأسلوب "تسليم المفتاح" أو بأسلوب (حزمة التراخيص) لأسرار الصناعة والعلامات التجارية و المساعدات التقنية والخبرة البشرية، أو باستيراد الآلات والمعدات والمواد .. الخ ، و قليلاً ما تلجأ المصانع إلى جهات البحث والتعليم لحل مشكلاتها، اللهم إلا فى حالات الأعطال العارضة ولأغراض الإصلاح والصيانة. وحتى فى هذه الحالات قد تلجأ إلى استقدام "الخبير الأجنبى" بدلاً من اللجوء إلى العالم والتكنولوجى والمبتكر المحلى .

وصحيح أنه من بين ما يدفع الشركات الصناعية إلى سلوك هذا الطريق عدم توفر صيغ مؤسسية ترعاها الدولة للتعاون بين الجامعات والصناعة، وببطء الإجراءات المتعلقة بالمشاركة الصناعية مع الكليات الجامعية، برغم انخفاض تكلفة التطوير المحلى ، ولكن هذا لا ينفى أهمية أن تتصدى الصناعة للمبادرة فى إقامة صيغ التعاون والمشاركة المذكورة .

2- أن تقوم شركات الصناعة بتبنى الطلبة المتفوقين هندسياً بالإنفاق عليهم طوال مرحلة تعليمهم العالى، جنباً إلى جنب مع إتاحة فرص العمل لهم على سبيل الأولوية بعد التخرج .

3- مساهمة الصناعة فى بناء وحدات "البحث والتطوير" R&D فى كليات الهندسة بتجهيزات وخبرات بشرية متطورة، بالإضافة إلى إقامة وحدات للبحث والتطوير خاصة بها وعلى مستوى عال .

ونشير هنا إلى أن حوالي 71% من القوة العاملة فى البحث والتطوير فى مصر – من علميين ومهندسين وفنيين ومعاونين- تعمل فى الجامعات ومعاهد التعليم العالى، مقابل 16.3% فى قطاع الإنتاج ، 12.5% فى الخدمات العامة . ويجب من ثم "توطين" قدرة البحث فى مواقع الإنتاج الصناعى بدلاً من تركزها حالياً فى المواقع الأكاديمية فقط ولأغراض "الترقية" بصفة أساسية .

4- التشجيع على إقامة معاهد هندسية وتكنولوجية متخصصة صناعياً ، ومعاهد تكنولوجية أخرى مستحدثة كنموذج للتكامل العلمى – الصناعى فى المجال الهندسى.

التعليم التكنولوجى وسوق العمل :

نوعية التعليم والتوظيف الإنتاجى – التكنولوجى للتعليم :

بعيدا عن التعليم الهندسى العالى، يمكن القول إن المشكلة الرئيسية العاجلة للتعليم الصناعى المتوسط وفوق المتوسط هى عدم ملائمة خريجي هذا التعليم من حيث الكيف لاحتياجات سوق العمل الحرفى والصناعى المصرى، وينعكس هذا فى ظاهرة (فائض الخريجين) .

وتشير التقديرات المتاحة من واقع النتائج النهائية لدورات بحث العمالة بالعينة بالجهاز المركزى للتعبئة العامة إلى أن الحاصلين على الشهادات المتوسطة وفوق المتوسطة والأقل من المستوى الجامعى يشكلون حوالي 80% من اجمالى المتعطلين على مستوى الجمهورية.

ولا بأس أن نضيف إلى ما سبق أن خريجي الشهادات الجامعية وما يعادلها يشكلون 14% تقريبا من اجمالى المتعطلين فستنتج أن الغالبية الساحقة من المتعطلين هى من بين خريجي التعليم المتوسط وفوق المتوسط والعالى (ما بين 96% و 97%) .

ويمكن أن نحدد السبب الأول لظاهرة تعطل خريجي التعليم المتوسط (بما فيه التعليم الصناعى) فى عدم ملائمة المستوى النوعى لهم لاحتياجات سوق العمل أو أنهم (دون المستوى) من وجهة نظر أهم الفاعلين الرئيسيين فى السوق (قطاع الأعمال الخاص) .

بيد أن هناك مستوى تحليلياً ثانياً لا بد أن نضعه بعين الاعتبار. إذ حتى لو كانت نوعية الخريجين من (المستوى) اللائق فنياً فمن المرجح ألا يجد جميعهم فرصة العمل المناسبة .. لماذا ؟

لأن هيكل (تخصصات الخريجين) لا يتوافق مع هيكل (متطلبات) سوق العمل، أو أن عرض المهارات لا يتفق مع الطلب عليها ، فالتخصصات السائدة فى المدارس الثانوية الصناعية هى إلى حد كبير التخصصات التقليدية (نجارة – كهرباء .. الخ) وهو ما لا يفي بالاحتياجات الناشئة للقطاع الخاص الصناعى (المهن الميكانيكية – الإلكترونيات – المعدات الثقيلة .. الخ).

ولعل هذا يقودنا إلى مستوى تحليلي ثالث لظاهرة المتعطلين أو ما يسمى (فائض الخريجين) : وهى ضيق الطاقة الاستيعابية الراهنة للعمالة الفنية فى القطاع الصناعى .

ولذا يمكن أن يثور التساؤل عن إمكان استيعاب العمالة الفنية المتخصصة المتخرجة من التعليم المتوسط وفوق المتوسط بافتراض رفع مستوى نوعيتها إلى الحد اللائق وفق المواصفات الفنية اللازمة ، وهو ما يعنى أن المشكلة ليست مشكلة (كيف) فقط ناجمة عن قصور فى مستوى الخريجين ولكنها أيضاً مشكلة (كم) ناجمة عن نقص مرونة الجهاز الإنتاجى الصناعى بفرعيه : العام والخاص.

وطبقا لهذا، فإن الاستمرار فى سياسة التوسع فى معدلات القبول بالتعليم الفنى خاصة الصناعى وبالتالي تخرج (كم) عال التدفق قد لا يكون متعارضاً بالضرورة مع متطلبات التنمية الصناعية المصرية مستقبلاً وذلك بشرط :-

- مصاحبة الكيف للكم

- زيادة مرونة الجهاز الانتاجى فى قاعدته المقيسة كمياً وتخصصاته المبينة فى هيكل الأنشطة الصناعية. وذلك فإننا لا نحبذ خفض مستوى القبول فى التعليم الفنى والصناعى فى الأجل المتوسط أو الطويل، وإنما نوصى برفع المستوى الكيفى للمتخرجين بالإضافة إلى توسيع وتعميق القاعدة الصناعية .

بين التعليم الصناعى والتعليم الهندسى :

من الملاحظ أن نسبة المتعلمين من بين خريجي التعليم الهندسى جد منخفضة، بالمقارنة مع التعليم الصناعى الثانوى؛ ومع ذلك يمكن القول إن هناك وفرة فى عرض بعض التخصصات الهندسية مقابل ندرة العرض فى البعض الآخر، وتتعرض التخصصات الأولى لاحتتمالات الدخول فى عداد المتعلمين أو لاحتتمال نمو معدل التعطل بين خريجها إذا كانت قد اندرجت فى سلك ظاهرة البطالة بالفعل .

ولهذا، تتركز مشكلة التعليم الهندسى العالى فى اختلال هيكل التخصصات الهندسية أكثر مما تتركز فى "الفيضان الكمى" ، كما سبقت الإشارة.

والآن إذا جمعنا طرفى التعليم التكنولوجى وهما التعليم الصناعى والتعليم الهندسى فيمكن أن نقول أن هناك مشكلتين رئيسيتين :-

1- مشكلة النوعية أو الكيف، ويعبر عن هذه المشكلة بدلالة قضية "الجودة"، جودة التعليم الجامعى وقبل الجامعى .

2- مشكلة هيكل التخصصات الفنية والهندسية، ومقابلتها باحتياجات التطور الصناعى، ويعبر عن هذه المشكلة بدلالة التوظيف الانتاجى للخريجين .

وفيما يلى نشير إلى جودة التعليم الصناعى والهندسى :

لقد رأينا فيما سبق، أن مشكلة البطالة بين خريجي التعليم المتوسط وفوق المتوسط والعالى، بما فيه التعليم الصناعى والتعليم الهندسى الجامعى، تعود فى جانب رئيسي منها إلى انخفاض المستوى (النوعى) للخريجين وعدم ملائمة هيكل تخصصاتهم لاحتياجات سوق العمل. ويعبر عن ذلك بأن (مخرجات) النظام التعليمى لا توافق تماماً (متطلبات) الجهات المستخدمة حالياً أو الفاعلين الرئيسيين فى السوق .

ولفترة طويلة، درج الباحثون فى قضايا التعليم على قياس مدى فاعلية المنظومة التعليمية بدلالة (الكفاءة) ، الكفاءة الداخلية والكفاءة الخارجية.

ومع التغيير الجارى فى بيئة الأعمال الدولية فى السنوات الأخيرة، تمت استعارة مفهوم الجودة (وإدارة الجودة الكلية) من دراسات إدارة الأعمال إلى بحوث التعليم، فأصبحت فاعلية المنظومة التعليمية تقاس لدى عدد متزايد من الدارسين بمؤشرات الجودة. ورغم أن هذه المؤشرات لا تخرج فى صميمها عن معايير الكفاءة الداخلية والخارجية، إلا أن ميزتها الرئيسية تكمن فى لفت الانتباه إلى أهمية جانب المخرجات

ومدى توافقها مع متطلبات النشاط الاقتصادي ، وتفوق هذا الجانب على الحسابات الكمية المجردة لمنجزات النظام التعليمي (من حيث معدلات القبول والقيود الخ) .

ويمكن الاستنتاج من دراسات الجودة للنظام التعليمي أن من الأهمية بمكان تحسين نوعية الخريج والتركيز على التخصصات المطلوبة، ليس الآن فقط ولكن مستقبلاً في سياق الوتيرة المتسارعة للتطور الاقتصادي التكنولوجي والاجتماعي والثقافي عالمياً وقومياً ومحلياً .

ويتوقف تحقيق ذلك على مراعاة اعتبارات عديدة معقدة في (العملية) التعليمية تتناول جميع أطرافها : الطالب ، الأستاذ ، الكتاب المدرسي ، طريقة التدريس ، التدريب العملي ، العلاقة بالبيئة المحيطة ، الإدارة المدرسية والجامعية ، كفاية وكفاءة التمويل ..إلى غير ذلك من الأبعاد المهمة ذات الصلة.

وننتقل الآن إلى الحجج الداعمة لأهمية المواءمة بين مخرجات النظام التعليمي واحتياجات سوق العمل في الدول العربية، بادئين من زاوية " اوضاع التنافسية الدولية" للاقتصادات العربية، ونثني بالأهمية من زاوية التحول الهيكلي للإنتاج والإنتاج الصناعي في الدول العربية.

* * *

القسم الثالث

أهمية الموازنة بين مخرجات النظام التعليمي واحتياجات سوق العمل من زاوية أوضاع التنافسية الدولية للاقتصادات العربية

يُصدر "المنتدى الاقتصادي العالمي" - منتدى دافوس - تقريره السنوي: التنافسية العالمية (Global Competitiveness Report)؛ والمقصود هنا "التنافسية الاقتصادية" التي يُعرفها المنتدى بأنها "مجموعة المؤسسات والسياسات والعوامل المحددة لمستوى الإنتاجية في البلاد". وتحدد الإنتاجية، كما يذكر التقرير، مستوى الرخاء والرفاهة لأي بلد، من خلال رفع مستوى الدخل ومعدلات العائد على الاستثمار والنمو الاقتصادي.

وقد اعتمد المنتدى، منذ خمسة أعوام، مؤشراً شاملاً لقياس التنافسية ومقارنتها بين دول العالم، التي يغطيها التقرير في كل عام، وبلغ عددها في تقرير 2011/2010 139 بلداً. ويتكوّن المؤشر في صيغته العامة، من ثلاثة مؤشرات فرعية هي:

- مؤشر المتطلبات الأساسية للتنافسية، ويشمل أربعة مكونات أو أعمدة: المؤسسات، البنية الأساسية، بيئة الاقتصاد الكلي، الصحة والتعليم الأولي.
- مؤشر العوامل الداعمة والمعززة للنمو، ويشمل ستة أعمدة: التعليم المتوسط والعالي والتدريب، كفاءة أسواق السلع، كفاءة سوق العمل، تطور السوق المالية، الجاهزية التكنولوجية، حجم السوق المتاحة.
- مؤشر القدرة الابتكارية والتكامل المؤسسي، ويشمل عاملين: الابتكار، والترابط بين المؤسسات.

ويرى تقرير "منتدى دافوس" أن دول العالم تنقسم، من وجهة نظر مؤشرات التنافسية، إلى ثلاثة مجموعات: مجموعة أولى، تقع على الدرجة الأولى من التطور الاقتصادي، وهذه ينطبق عليها المؤشر الأول للمتطلبات الأساسية، أكثر من غيره. أما المجموعة الثانية، فتقع على الدرجة الثانية من التطور الاقتصادي، وينطبق عليها المؤشر الثاني الخاص بالعوامل الداعمة والمعززة للكفاءة، أكثر من غيره. والمجموعة الثالثة تقع على أعلى مراتب التطور الاقتصادي، وينطبق عليها، في المقام الأول، المؤشر الثالث الخاص بالابتكار وتكامل المؤسسات أو ترابطها معاً في ما يشبه "العناقيد" وبخاصة بين المنتجين الأساسيين والموردين للأجزاء وقطع الغيار.

2- الدول العشرة الأولى على مقياس التنافسية في العالم

وفقاً للتقرير العالمي للتنافسية (2011/2010)، فإن الدولة رقم 1 على مقياس التنافسية هي سويسرا، بفضل امتيازها في مجال الابتكار وترابط المؤسسات، وحيث يلاحظ أن مؤسسات البحث العلمي لديها، من بين الأفضل في العالم، بالإضافة إلى التعاون القوي بين قطاع الأعمال والمؤسسات الأكاديمية، والإنفاق المرتفع للشركات على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي R&D.

وعموماً، فإن الدول العشر الأولى، مرتبة تنازلياً، بعد احتساب سويسرا، هي: السويد، سنغافورا، الولايات المتحدة، ألمانيا، اليابان، فنلندا، هولندا، الدانمارك، كندا. وتقع كلها (باستثناء دولتين) في كل من القارة الأوروبية وأمريكا الشمالية، وأن الولايات المتحدة احتلت المركز الرابع، وأن البلدين من خارج أوروبا وأمريكا الشمالية، تقعان في شرق آسيا، وهما سنغافورة - في المركز الثالث - واليابان - في المركز السادس - وستة بلدان من بين العشر تعتبر دولاً "صغيرة الحجم" نسبياً، وتحتل المراكز الثلاثة الأولى،

بالإضافة إلى السابع والثامن والتاسع، وهي التي يصدق عليها تعبير "الدول الصغيرة المتفوقة". وعموماً، يؤكد ترتيب الدول على مقياس التنافسية، وفق المؤشر السابق، أن مراكز القوة العالمية المسيطرة والصاعدة تتحدد، بصفة أساسية، في المناطق الثلاثة: أوروبا - الغربية والشمالية، وأمريكا الشمالية، وشرق آسيا.

3- الدول العربية على مقياس التنافسية

من بين البلدان العربية، نجد العربية السعودية في المركز الحادي والعشرين، و دولة الإمارات العربية المتحدة في المركز رقم 25، وعمان (34)، الكويت (35)، والبحرين (37).

وفي هذا السياق، يتبين أن موقع التفوق في الأداء الاقتصادي التنافسي، في المنطقة العربية، يتركز في منطقة الخليج، بالنظر إلى عوامل متعددة، في مقدمها الوفرة المالية، في إطار "الطفرة النفطية" الراهنة المرتبطة باقتصادات الطاقة العالمية وحركتها بين مواقع الإنتاج والاستهلاك. و إن الصعود النسبي لمنطقة الخليج، ينبغي ألا يحجب ما يرافق هذا الصعود من أبعاد أخرى، في مقدمها: الارتباط الاقتصادي بين منطقة الخليج ومراكز القوة المسيطرة في العالم، وبخاصة أوروبا الغربية والولايات المتحدة، على الرغم من علامات واضحة على التطلع شرقاً، إلى آسيا. ومن أبلغ الأدلة على ذلك، تركيز استثمارات الأموال السيادية الخليجية في الولايات المتحدة، في المقام الأول، وكشفت الأزمة المالية العالمية الأخيرة عن الخسائر المرتبطة بهذا النمط الاستثماري.

ويبدو من ذلك، أن القوى المسيطرة، وربما الصاعدة أيضاً، ترتبط سيطرتها وصعودها، إلى حد معين، بإبقاء المنطقة العربية في حيز إنتاج المواد الخام ومصادر الطاقة التقليدية من النفط والغاز الطبيعي، ربما حتى انتهاء عصر النفط والغاز، عند نقطة زمنية معينة خلال هذا القرن، الحادي والعشرين، وبخاصة مع بدء دخول بعض البلدان المنتجة مرحلة الذروة النفطية (Peak Oil)، ليتلوها "النضوب" التدريجي. وينتج من ذلك، بالنسبة إلى مواقف الدول المسيطرة والصاعدة، عدم السماح، أو عدم المساعدة، على تحول العرب عموماً (مثل مصر والجزائر والمغرب) والخليج (مثل السعودية) إلى قوة تنموية وتصنيعية حقيقية، على مسرح النظام الاقتصادي العالمي، وفق نموذج فاعل، قريب في قوة فعله من نموذجي "شرق آسيا" و"البرازيل"، ما يمكن أن يُهدد الترتيب العالمي الراهن للقوة الاقتصادية العالمية، في الصميم.

ومن هنا تتأكد أهمية أن تبذل الدول العربية جهداً استثنائياً في مجال رفع سوية التعليم العام والعالِي، من أجل أن تنتقل من مصاف المجموعة الأولى على سلم التنافسية، والمعتمدة في نموها على توفير مايسميه تقرير دافوس (المتطلبات الأساسية) إلى المجموعة الثانية المعتمدة في ارتفاع مستوى تنافسيّتها على العوامل الداعمة و المعززة للكفاءة، وفي مقدمتها تطوير نظام التعليم والتدريب، تمهيداً للانتقال إلى المجموعة الثالثة مستقبلاً.

* * *

القسم الرابع

أهمية الموازنة بين مخرجات النظام التعليمي واحتياجات سوق العمل من زاوية التحول الهيكلي للاقتصادات العربية (بالتطبيق على الخبرة المصرية)

يقاس التحول الهيكلي للاقتصاد بالتغير - عبر الزمن - فى الأهمية النسبية للقطاعات الإنتاجية المختلفة ، من حيث أنصبتها من الناتج المحلى الاجمالي والعمالة والاستثمارات والتجارة - مع الأخذ فى الاعتبار حدوث تغيرات مناظرة فى مواقع الأنشطة الاقتصادية وفى البيئة المؤسسية (1) .

ويتمثل المحور المحدد لعملية التحول الهيكلي فى عملية التصنيع ، بمعنى إقامة قطاع صناعى تحويلي يمتلك وزناً نسبياً متزايداً فى هيكل الناتج المحلى الاجمالي ، بما يكفل ثقلاً مؤثراً فى تحديد اتجاهات هذا الهيكل ككل ، على المدى الطويل .. ويرى العديد من مراجع الفكر التنموي أن النصيب النسبي للقطاع التحويلي ينبغي ألا يقل فى فترة الانتقال التنموي عن 25 إلى 30% من الناتج المحلى الاجمالي، من أجل أن يمارس دوره الرائد المقترض. هذا ورغم التحول الهيكلي الأساسى الذى شهدته الاقتصادات المتقدمة خلال العقود الزمنية الأخيرة من خلال تزايد الوزن النسبي للقطاع الثالث (الخدمات) بالمقارنة مع كل من القطاعين الأولى والثانوى، فيما يعرف بعملية "التثليث" Tertiarization فقد أخذت هذه العملية فى السير عكس الاتجاه نسبياً، من "التثليث" إلى استعادة الوزن والدور المتزايد لكل من الصناعة التحويلية والزراعة خلال العقد الأخير، وخاصة خلال السنوات القليلة الأخيرة بعد 2008 .. وإن كان حسم الأمر يتطلب فترة زمنية أطول للتأكد من أن الاتجاه المذكور ذو طبيعة تاريخية طويلة الأجل حقاً (1) .

طبقاً لما سبق ، نورد فيما يلى معطيات مستقاه عن مصادر مختلفة حول الاتجاه التاريخي لعملية التحول الهيكلي فى الاقتصاد المصرى، مع تركيز خاص على الدور والوزن النسبي للقطاع الصناعى التحويلي، انطلاقاً من اعتبارات متعددة رئيسية، ومن أهمها عجز النظام التعليمي عن تزويد المنظومة الإنتاجية-الصناعية باحتياجاتها التنموية من الكوادر البشرية اللازمة.

و تشير البيانات المستقاه من (وزارة التخطيط) المصرية حول الهيكل القطاعي للناتج المحلى الاجمالي إلى أن الوزن النسبي للصناعة التحويلية لم يتجاوز 12.7% فى عام 1981-82 ، وخلال ربع قرن تقريباً لم يصل ذلك الوزن النسبي إلى أكثر من 17.2% (فى عام 2007/2006) (1) ثم انخفض إلى 16.8% فى عام 2010/2009.(2).

¹) See : Olga Memedovic et.al, Structural change in the World Economy : Main Features and Trends, UNIDO, Research and Statistics Branch, Working Paper 24/2009, P.3 .

¹) Ibid, PP. 6-8 .

¹ أنظر : بعض الاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى من الجوانب القطاعية والنوعية والدولية ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (220) ، معهد التخطيط القومى ، مارس 2010 ، الفصل الثانى ، جدول رقم 1 و 13 .

² وزارة التنمية الاقتصادية www.map.gov.eg ، نقلاً عن : كريمة محمد الصغير ، مبحث تمهيدى عن وضع الاقتصاد الكلى ، ورقة خلفية للبحث الحالى ، 2011 ، ص 2 ، شكل 2 .

ووفقا لبعض المعطيات البحثية فإن النسبة الأخيرة ظلت تراوح بصفة مستمرة تقريبا خلال النقاط الزمنية المختلفة لمدة عقدين (1975-1995) وزادت بأقل من نقطتين مئويتين عام 2000 (19.35%) لتتخفف مرة أخرى إلى 18.93 في عام 2000 (3) ، أما طبقا لبيانات منظمة التجارة العالمية فإن النصيب النسبي للصناعة (الصناعة التحويلية بالمعنى المحدد + التعدين) مع استبعاد البترول ومنتجاته - قد انخفض من 19.5% في عام 99/1998 إلى 18.4% عام 2004/2003 (4) .

ومن ثم، يمكن القول أن الاقتصاد المصري شهد خلال العقود الزمنية الأخيرة ما يمكن وصفه بـ "التقهقر الهيكلي" . ليس غريباً إذن ، في ظل هذا "التقهقر الهيكلي" للاقتصاد المصري أن يتراجع مركز مصر على سلم التنافسية العالمية ، وفق المعايير الدولية السائدة ، وخاصة لدى "المنتدى الاقتصادي العالمي" WEF والمعروف بمنتدى دافوس .

ونجد في التقارير السنوية لـ (المجلس الوطنى المصرى للتنافسية) تفصيل للتراجع المذكور، ومنها مثلا التقرير السادس لعام 2009 حيث يذكر مايلى :

- شهد مركز مصر تراجعاً بين الدول المشاركة فى مؤشر التنافسية العالمية الذى يصدره المنتدى الاقتصادى العالمى من المرتبة 77 من بين 131 دولة فى العام السابق - 2008- إلى المرتبة 81 من بين 134 دولة فى العام 2009 ... (1) .

- تراجعت مرتبة مصر وفقاً للمؤشرات الفرعية الثلاثة لمؤشر التنافسية لعام 2009/2008، مقارنة بالعام السابق . فقد انخفض ترتيب مصر أربعة مراكز وفقاً لركيزة "المتطلبات الأساسية للنمو" Basic Requirements (والتي تضم المؤشرات الفرعية الخاصة بكل من : المؤسسات ، البنية الأساسية ، الاستقرار الاقتصادى ، الصحة والتعليم الأولى) - وتراجعت ثلاثة مراكز وفقاً لركيزة "معززات الكفاءة" Innovation Enhancers (والتي تضم المؤشرات الفرعية الخاصة بكل من : التعليم الثانوي والعالي ، وكفاءة أسواق السلع ، وكفاءة سوق العمل ، وتطور سوق المال ، والجاهزية التكنولوجية ، وحجم السوق) - أما بالنسبة للركيزة الثالثة للتنافسية - ركيزة الابتكار والتطوير (والتي تضم المؤشرين الخاصين بالابتكار وتعد المؤسسات Sophistication) فقد تراجعت مصر أحد عشر مركزاً (2) .

ومما له دلالة مهمة هنا ، ثبات موقع الاقتصاد المصرى فى مركز متأخر أو متقهقر على مدارج التنافسية العالمية ، وفق مؤشر "دافوس" ، حيث يفيد "تقرير التنافسية العالمية" لعام 2011/2010 إلى استمرار وقوف مصر عند المرتبة رقم 81 من بين 139 بلداً شملها التقرير المذكور (مع ملاحظة زيادة عدد البلدان المشمولة فى التقرير عما كان عليه الحال فى التقارير السابقة) ، مع وصول نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلى الاجمالى فى عام 2009/2008 إلى 6.6% ، ومعدل للتضخم مقدر بنحو 16.2% مقارنة بـ 11.7% كمتوسط لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، ونسبة للدين العام الى الناتج المحلى الاجمالى 80% (1) .

* * *

(3) بعض الاختلالات الهيكلية...، مرجع سابق ، الفصل الثانى ، جدول 4 ، ص 18 .
(4) منظمة التجارة العالمية ، جهاز مراجعة السياسات التجارية ، تقرير المراجعة الثالثة للسياسة التجارية لمصر ، جدول 1 ، ص 18 .
(1) المجلس الوطنى المصرى للتنافسية ، التقرير السارى للتنافسية المصرية ، ما بعد الأزمة المالية : التنافسية والقيمة المستدامة ، القاهرة ، يونيو 2009 ، ص 41 .
(2) المرجع السابق ، ص 44 .

1) World Economic Forum, Global Competitiveness Report 2010-2011, PP. 5-39 .

خاتمة

تناولنا فيما سبق قضية الموازنة بين المظهر والجوهر، لنبين ان موازنة مخرجات النظام التعليمي مع احتياجات سوق العمل، ينبغي ألا ينظر إليها من زاوية ضيقة تقتصر على متطلبات الوضع الراهن لسوق العمل، بما يتسم به من تشوهات عديدة، وإنما تمتد إلى مدى أوسع وأرحب يأخذ في الاعتبار متطلبات التنمية الشاملة للاقتصادات العربية، من أجل ان توجه مخرجات النظام التعليمي إلى تطوير القطاعات الأعلى إنتاجية والأكثر قدرة على جذب العمالة بشرائحتها المختلفة، وفي صدارتها العمالة المؤهلة والمتخرجة من منظومة تعليمية-تدريبية كفاء بالمعنى الحقيقي.

ومن أجل التعرف على مشكلة "الموازنة" في الواقع العملي، قمنا بالاقتراب منها عبر تناول حالة محددة هي التعليم الهندسي العالي، كجزء من مركب التعليم التكنولوجي ككل، في بلد عربي بعينه، هو جمهورية مصر العربية. وقد رأينا اختلالاً في هيكل التخصصات الدراسية في المجال الهندسي، بحيث يزيد الإقبال على المهن المرتبطة بقطاعات (الفورة العقارية) بينما يقل على التخصصات المرتبطة بهندسة الإنتاج والهندسة الإلكترونية وكلتاها بالغة الأهمية في سياق التطور الإنتاجي-التنموي. كذلك لاحظنا ثغرات عديدة في جانب الجودة أو (نوعية التعليم الهندسي والصناعي)، مما يقتضي العمل المكثف لسد الثغرات ومواجهة النقص، على النحو الذي بيئنا.

وبعد ذلك قمنا بمحاولة تبيان أهمية (الموازنة) من زاوية الوضع التنافسي للاقتصادات العربية، ووجدنا ان معظم الدول العربية تقع على الدرجة الأولى من درجات سلم التنافسية العالمية، حيث يتمد النمو الاقتصادي فيها على الموارد الطبيعية أساساً، انطلاقاً من أنشطة الزراعة والرعي والمناجم والمحاجر واستخراج النفط الخام، وما يزال امام الدول العربية شوط مهم يجب أن تقطعه للانتقال إلى الدرجة الثانية المعتمدة- من بين عوامل أساسية أخرى_ على فاعلية النظام التعليمي الداعم والمعزز للكفاءة الاقتصادية والاجتماعية.

ويرتبط بهذه النقطة ما عرّجنا عليه أخيراً، من زاوية التحول الهيكلي للاقتصادات العربية، بالتطبيق على الخبرة المصرية المعاصرة، حيث نجد أن نقص كفاءة المنظومة التعليمية والتدريبية يسهم في تراجع أهمية الإنتاج الصناعي في المجال المسمى بالصناعة التحويلية، القائمة على تحويل خصائص السلع المنتجة جوهرياً، من مواد خام إلى منتجات موجهة للاستخدام الإنتاجي والاستعمال الاستهلاكي، وذلك تمييزاً لها عن (الصناعة الاستخراجية) التي تقوم على مجرد استخراج المعادن ومصادر الطاقة من باطن الأرض أو من أعماق البحار. ومن هنا، فإن تعزيز كفاءة النظام التعليمي، من زاوية "المخرجات"، يمكن ان يسهم بصورة بالغة الفاعلية في إحداث (التحول الهيكلي) المنشود للاقتصادات العربية، باتجاه بناء قطاع صناعي تحويلي رائد موجه لإشباع الاحتياجات الأساسية للسكان.

ولا يقتصر الأمر على كل ما سبق، فإن هناك نقاطاً أخرى مهمة تستأهل البحث العميق في مقامات أخرى، ونخص بالذكر نقطتين:

- 1- أهمية وضرة النظر بطريقة تكاملية، باستخدام ما يسمى "المنهجية متداخلة الأبعاد" Interdisciplinary Approach بين أضلاع منظومة (التعليم و التدريب -التشغيل- الإنتاج-التنمية الشاملة). وسبق أن سكبنا بعض الأضواء على هذه المنظومة، عبر أقسام الورقة.

2- أهمية الموازنة بين مخرجات النظام التعليمي واحتياجات سوق العمل، من أجل ترقية و تحسين مستويات التنمية البشرية، من جهة أولى، ومواجهة مختلف صور الفقر والحرمان والاستبعاد والتهميش لبعض الشرائح الاجتماعية، من جهة ثانية.

ولا ريب أن (الموازنة) تكفل توليد فرص أفضل للأفراد والجماعات من أجل العمل اللائق و كسب الدخل المجزي، وتلك هي البوابة الأولى نحو تحسين مستويات التنمية البشرية ومكافحة الفقر وما يرتبط به من ظواهر اجتماعية ذات طابع سلبي.

❖ ❖ ❖